التعليمات التنفيذية لقانون الاستثمار ١٨ في منتصف أيلول

عرنوس: تسهيل الإجراءات المتعلقة بطلبات المستثمرين

دياب: المجلس الأعلى سينعقد كل ١٥ يوماً وعرض الطلبات عليه لضمان عدم حدوث انقطاع

عبد الهادي شباط

قرر المجلس الأعلى للاستثمار خلال اجتماعه أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس المكلف تشكيل الوزارة تسريع الإجراءات اللازمة لإنجاز الأدلة الإجرائية والتعليمات التنفيذية لقانون الاستثمار الجديد رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ في حد أقصاه ١٥ أيلول القادم بما يمكن جميع المستثمرين من الاستفادة من الميزات والحوافز التي تضمنها القانون إضافة إلى تبسيط الإجراءات الخاصة بأي مشروع استثماري.

وأكد المجلس في اجتماعه الأول بعد صدور قانون الاستثمار الجديد قبول جميع الطلبات المقدمة من المستثمرين إلى هيئة الاستثمار السورية في المجالات الاستثمارية كافة وتسجيلها مباشرة، وفوض الهيئة بمنح ترخيص للمشاريع الاستثمارية بعد عرضها على المجلس الأعلى للاستثمار خلال ١٥ يوماً لإقرارها واتخاذ ما يلزم بشأنها ريثما يتم إنجاز الإجراءات المتعلقة بطلبات المستثمرين، وتقديم المحفزات للاستثمارات الواقعة ضمن المدن والمناطق الصناعية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير عام هيئة الاستثمار السورية مدين دياب أنه تم إنجاز معظم التعليمات التنفيذية وهناك عمل مستمر للانتهاء منها في الموعد الذي حدده المجلس الأعلى للاستثمار مع منتصف الشهر القادم (أيلول) وأن كل الطلبات التي يتم عرضها على هيئة الاستثمار من المستثمرين تدرس ويتم اتخاذ كل الإجراءات الخاصة بها ويتم عرضها على المجلس الأعلى للاستثمار للنظر فيها ومنحها إجازات الاستثمار المطلوبة وأن ذلك يتم العمل عليه ريثما تصدر التعليمات التنفيذية، ولا يحدث انقطاع في قبول طلبات المشاريع الاستثمارية وأن المجلس الأعلى للاستثمار سينعقد كل ١٥ يوماً، واعتبر أن القانون ١٨ للاستثمار الذي صدر خلال العام الجاري يسهم عبر المزايا والتسهيلات التي اشتمل عليها في خلق بيئة استثمار تحقق الكثير من عوامل الجذب للمستثمرين المحليين والخارجيين الراغبين في تنفيذ مشروعات في مختلف المجالات وأنه منح كل القطاعات الاقتصادية فرصاً وتسهيلات مع مراعاة الأولويات الاقتصادية للمرحلة الحالية والمرحلة المقبلة، وأن هذا القانون يمثل حجر أساس للاستفادة من الخبرات التخصصية وتوسيع قاعدة الإنتاج وفرص العمل ورفع معدلات النمو الاقتصادي ما ينعكس إيجاباً على تحفيز الأداء الاقتصادي وزيادة الدخل القومي وأن كل ذلك يأتي في إطار الحركة الإصلاحية الاقتصادية وخاصة بعد صدور العديد من المراسيم والقرارات التي تهدف إلى الحفاظ على الليرة السورية وثبات سعر الصرف وتقديم إعفاءات ومحفزات لعدة قطاعات حيوية مثل الزراعة والصناعة والسياحة، والقانون يحتاج إلى خطة عمل موسعة بتضافر كل الجهود نظرا لارتباطه بكل الجهات. وأن القانون يمنح الجهات العامة السلطة التقديرية لمنح التفويضات والصلاحيات من خلال النافذة الواحدة وبلزمها مدة ٣٠ يوماً لإصدار إجازة الاستثمار، ما يسهم في تسهيل الإجراءات وتبسيط بيئة العمل وتخفيف الجهد على المستثمر وتكون هذه الإجازة بمنزلة الإذن لبدء المشروع ما يؤدي إلى تحفيز مضاعفة المشاريع الاستثمارية مستقبلاً.

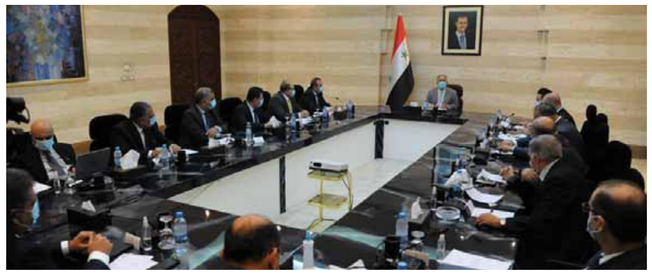

إقرار إستراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية

الاستثمار في الكوادر البشرية وتطوير أدوات تقييم الأداء

الوطن

أقرت اللجنة التوجيهية العليا للحكومة الإلكترونية خلال اجتماعها أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس المكلف تشكيل الوزارة، إستراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية بما تضمنتها من برامج ومشاريع وبنى وظيفية مقترحة للحكومة، والتي تسهم في رفع مساهمة قطاع تقانة المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز الشفافية بين المواطن والحكومة ومحاربة الفساد. وأكدت اللجنة على تنفيذ الإستراتيجية التي تمتد حتى عام ٢٠٣٠ وفق مراحل وجداول زمنية محددة ووضع خطط التمويل الدقيق لكل مرحلة وترتيب الأولويات وفق الإمكانات المتاحة ومراقبة الأداء وفق مؤشرات واضحة وقابلة للقياس وتذليل الصعوبات واستكمال البيئة التشريعية واعتماد أفضل الممارسات التنظيمية والاستثمار الأمثل للموارد المالية والبشرية المتاحة وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات وتحديد الخطط السنوية لكل وزارة بما يتوافق مع هذه الإستراتيجية وتحديد مصادر التمويل للمشاريع والرصد والتقييم وإدارة المخاطر.

وأشار المهندس عرنوس إلى ضرورة الالتزام بتنفيذ خطة التحول الرقمي وإجراء حوكمة منهجية لإدارة الإستراتيجية على المستوى الوطني والتنسيق والتعاون بين كل الوزارات لتنفيذها وفق الأولويات وصولاً إلى تقديم خدمات حكومية رقمية متكاملة تسهم في بناء مؤسسات أكثر شفافية تحقق التميز في الأداء الحكومي وتعزز الابتكار والمشاركة المجتمعية، من جهته أوضح وزير الاتصالات والتقانة في حكومة تسيير الأعمال المهندس إياد الخطيب أن الإستراتيجية تؤكد على الاستثمار في الكوادر البشرية وتطوير أدوات تقييم أداء وتحفيز العاملين الفنيين في مشاريع الحكومة الإلكترونية ووضع برامج تدريبية لهم وبرامج تعليمية وترويجية للمواطنين، مع وضع مؤشرات قياس لمدى التقدم في تحقيق هذه الإستراتيجية كتوفير الخدمات الالكترونية باللغة العربية واستخدام تقانة المعلومات والاتصالات وقيمة العمل المصرفي الالكتروني وقيمة التجارة الالكترونية ومدى مواءمة الإطار التشريعي لنماذج الأعمال الرقمية. وتقرر خلال الاجتماع تحديد المشاريع المطلوبة للمرحلة الأولى من الإستراتيجية لتتم مناقشتها قبل انعقاد المجلس الأعلى للتخطيط الاجتماعي والاقتصادي ورصد الاعتمادات اللازمة لتنفيذها. كما ناقشت اللجنة مراحل تنفيذ الإستراتيجية والتي تتمثل باستكمال البنى الداعمة ومتطلبات الانتقال لخدمات حكومية إلكترونيا وتوفير مصادر المعلومات اللازمة والتركيز على استكمال السجلات الوطنية وربط قواعد البيانات والمنظومات المعلوماتية مع بعضها والاستمرار بتطوير أدوات وطرق تقديم الخدمات والاستفادة من حجم البيانات والمعلومات من خلال الدراسة والتحليل ودعم اتخاذ القرار.

وبيّن المجتمعون أهمية تطوير الخدمات بين المؤسسات الحكومية واعتماد المرونة وتقديم التسهيلات للمواطنين في مجال فتح الحسابات المصرفية وتمكين صناعات المعلومات التي تخدم عملية التحول الرقمي للخدمات الحكومية وإضافة برنامج للتعليم الرقمي إلى الإستراتيجية.

يذكر أنه تم بناء إستراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية استناداً إلى برنامج سورية بعد الحرب المتضمن مجموعة من البرامج المرتبطة بتقانة المعلومات والاتصالات ومشروع الإصلاح الإداري وإستراتيجية الحزمة العريضة التي تعمل عليها وزارة الاتصالات والتقانة لتنفيذ سياسة نشر الحزمة العريضة عبر الشركة السورية للاتصالات لتحقيق معدلات نفاذ وانتشار لبوابات الانترنت، وبالتالي فإن إقرار الإستراتيجية والعمل بها يحسن من ترتيب سورية الدولي في هذا الإطار.

بدء التسجيل على مازوت التدفئة للموسم الحالي بمعدل ٥٠ لتراً لكل أسرة كدفعة أولى

رامز محفوظ

أعلنت الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية «محروقات» في بيان لها بدء التسجيل على مازوت التدفئة للموسم الحالي عبر البطاقة الإلكترونية.

وجاء في البيان: أعلنت الشركة بدء التسجيل على مازوت التدفئة للموسم الحالي عبر البطاقة الذكية بمعدل ٥٠ لتراً للدفعة الأولى تليها دفعات أخرى بعد استكمالها.

وحسب البيان الصادر عن شركة «محروقات» يمكن للمواطنين التسجيل في جميع المحافظات عبر تطبيق (وين) أو قناة التلفرام أو من خلال الاتصال المجاني على الرمز #٩٨٨٤× واتباع خطوات التسجيل على المخصصات، كما يمكن للراغبين بالتسجيل الاتصال على رقم خدمة الزبائن ٠١١٩٨٨٤ والتسجيل عبر المجيب الآلي.

ورأى مواطنون أن الكمية التي حددتها شركة «محروقات» وهي ٥٠ لتراً كمية قليلة وغير كافية، متسائلين ما أسباب تقليص الكمية عن المواسم الماضية للمرة الأولى، ومتمنين في الوقت نفسه أن تتوزع هذه الكمية على جميع الأسر التي ستسجل على مادة مازوت التدفئة.

وأكد آخرون أن نسبة كبيرة من الأسر لم تحصل على مخصصاتها من مازوت التدفئة خلال الموسم الماضي، فضلاً عن ذلك لم تكن هناك عدالة في التوزيع على الأسر التي حصلت على المادة، حيث إن بعض الأسر حصلت على ١٠٠ لتر خلال الموسم الماضي والبعض الآخر حصل على ٢٠٠ لتر.

وشدد مواطنون على ضرورة محاسبة المواطنين عند البدء بالتوزيع وفرض عقوبات صارمة من وزارة التموين بحق أي موزع يتلاعب بالكيل ويتقاضى مبالغ زائدة.

وحاولت «الوطن» الاتصال مع معظم مديري المحروقات للاستفسار عن أسباب تقليص المخصصات للموسم الحالي وموعد البدء بالتوزيع على الأسر ومعرفة كمية مازوت التدفئة التي وزعتها شركة «محروقات» على الأسر الموسم الماضي لكن لم يجب أحد عن الاتصالات المتكررة.

وكانت قد أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في العاشر من الشهر الماضي قراراً ينص على تعديل سعر لتر المازوت ليصبح ٥٠٠ ليرة سورية لكل القطاعات العامة والخاصة بما فيها المؤسسة السورية للمخابز ومخابز القطاع الخاص.

رفد الطاقة الطحنية بـ٩٠٠ طن يومياً

مدير السورية للحبوب لـ«الوطن»: المخزون الإستراتيجي للقمح في أمان ١٠٠ بالمئة

هناء غانم

أكد المدير العام لمؤسسة الحبوب السورية يوسف قاسم في تصريح خاص لـ«الوطن» أن المخازين الإستراتيجية للأقماح في سورية في أمان ١٠٠ بالمئة ولا خوف على رغيف الخبز، مؤكداً أن المؤسسة قادرة ومستعدة لتأمين كميات إضافية من مادة الدقيق التمويني من دون أي انقطاع.

قاسم أوضح أن هناك قرارات جديدة سوف يتم إصدارها قريباً فيما يخص تعزيز هذه المخازين حتى الموسم القادم، وحالياً يتم العمل على تقييم الموسم القادم لمعرفة ما الحاجة الفعلية وبناء عليه يتم استيراد حاجتنا من خلال اتفاقيات مع الدول الصديقة أو الموردين الوطنيين لتأمين المادة من دون التعرض لأي ضرر لأي جهة كانت. وبين أن المخازين الإستراتيجية من الأقماح هي التي حمت سورية خلال السنوات العشر من الحرب وقد تجاوزنا مرحلة الخطر.

مدير عام السورية للحبوب أشار في حديثه إلى أن الانخفاض الكبير في محصول القمح هذا العام يعود لعدة أسباب منها الانحباس المطري الذي حدث بشهر نيسان الماضي وإغلاق نهر الفرات إضافة عدم تأمين المساحة وقلة المحروقات نتيجة الحصار خلال فترة عمليات الإنتاج، موضحاً أن هذا العمل بالتأكيد يقضي على الإنتاج ومع ذلك استمر العمل ولو بكميات قليلة مقارنة بالسنوات السابقة أو ما هو مخطط له لهذا العام من جانب وزارة الزراعة. وعبر قاسم عن تفاؤله بالمواسم القادمة وخاصة أنه تم معرفة الخلل والنقص وسيتم معالجته من خلال إجراءات اتخذتها الحكومة في هذا الموضوع وتم تأمين كامل مستلزمات العملية الإنتاجية لما يؤمن سورية من الأقماح للموسم القادم، كما نسعى بشكل أساسي لتخفيض التكاليف للحد الأدنى كمؤسسة اقتصادية ورفع إنتاجية واقع المطاحن العامة ورفد الطاقة الطحنية بسورية من خلال مطحنة تل كلخ التي أقيمت بالتشاركية مع روسيا، ونحن اليوم في مراحل الإنجاز الأخيرة للبدء بالعمل ومن المقرر أن توضع في الخدمة قريباً بطاقة إنتاجية ٦٠٠ طن قمح يومياً ومطحنة سلحب أيضاً بالتشاركية مع إيران بطاقة إنتاجية ٣٠٠ طن قمح يومياً، الأمر الذي يزيد الطاقة الطحنية مع صيانة المطاحن القديمة والتي يتجاوز عمر «الجديد منها» ٢٥ عاماً باستثناء مطحنة أم الزيتون، علماً أن هناك مطاحن يصل عمرها إلى أكثر من ٦٠ عاماً ولا تزال تعمل مع الاستعانة بالطاقة التحضيرية للقطاع الخاص هو أمر ليس بجديد على المؤسسة بل من تاريخ تأسيسها يتم الطحن لدى القطاع الخاص، وسابقاً كان يتم الطحن لدى المطاحن الخاصة في لبنان ويدفع الأجر بالقطع الأجنبي، وإذا قارنا أجور الطحن قبل وبعد دمج المؤسسة نجد أن هناك انخفاضاً بنسب كبيرة في أجور الطحن في كل المحافظات مع ارتفاع كل الأجور، لافتاً إلى أنه قد يكون هناك بعض الخلل لكن ثمة متابعات مستمرة وتغيراً في الإدارات وفي فريق عمل المؤسسة مع جولات تفتيش مستمرة على هذه المطاحن لمتابعة تطبيق التعليمات اللازمة وهو الأمر الذي يحد من حالات الفساد، مشيراً إلى أن استمرار الإدارات فترة طويلة يعطي نوعاً من التراخي في بعض الأحيان.

> قريباً قرارات جديدة لتعزيز المخازين حتى الموسم القادم

تجفيف السيولة لا يجوز أن يتحول إلى سلوك دائم

فضلية: إيداع ٥٠٠ ألف ليرة لـ ٣ أشهر في المصرف بلا فائدة إجراء غير مبرر!

عبد الهادي شباط

صرح الباحث الاقتصادي عابد فضلية لـ«الوطن» أن الكثير من الإجراءات التي ينفذها مصرف سورية المركزي قد تكون صحيحة من الناحية النقدية لكنها ليست كذلك في الاقتصاد مثل التوجه نحو تجفيف السيولة والحد من تداولها فقد يتم تفهم ذلك لكن لزمن محدد وبهدف عدم تحول هذه السيولة للمضاربة في السوق السوداء لكن لا يجوز أن يكون ذلك إجراء دائماً ومستمراً كما هو معمول به حالياً لما لذلك من أضرار اقتصادية واسعة منها تعطيل الكثير من الأنشطة الاقتصادية خاصة أن قيمة الأوراق النقدية يكون بتحويلها لرأسمال عامل لكنها تبقى مجرد أوراق في حال عدم توظيفها واصفاً امتلاك الأوراق النقدية من دون توظيفها بجريمة اقتصادية وهو إجراء غير مشجع للنشاط الاقتصادي بل لعب دوراً محبطاً للكثير من النشاطات الاقتصادية ولا يشجع على جذب الاستثمارات وعودة العاملين في قطاع الأعمال من السوريين في الخارج كما هو التوجه اليوم، كما إن الإجراءات الشفهية بين مصرف سورية المركزي وضمن المصارف نفسها بين الإدارات وفروعها هي إجراءات غير منطقية خاصة التعاملات المالية التي تحتاج أكثر من غيرها لعلميات التدوين والتوثيق خاصة أن المحاسبة تكون بناء على التعليمات الموثقة ومنه لا يجوز تطبيق إجراءات عامة من دون مراسلات وتعاميم رسمية ومصدقة ومسجلة.

وعن تحديد سقف السحوبات اليومي لدى المصارف وهو حالياً (٢) مليون ليرة بين أنه إجراء غير قانوني وأخرج الكثيرين من النشاط الاقتصادي إضافة لما له من دور سلبي في تنامي حالة فقدان الثقة بالتعامل مع المصارف لوجود الكثير من الحالات التي تتطلب سحب مبالغ أكثر من ٢ مليون ليرة مثل ظروف صحية عائلية أو تعاملات نقدية وغيرها ولا يجوز عدم السماح للمودع أمواله لدى المصارف أو عدم سحب احتياجاته من ماله وحول توجيهات المركزي بعدم السماح بحمل أكثر من ٥ ملايين ليرة بين المحافظات السورية بين أن كل هذه القرارات أو التوجيهات الشفهية تم تسيانها في المصرف المركزي أو ليس هناك جرأة لإعادة تقييمها ومراجعتها والنظر في آثارها ونتائجها.

وهذا القرار يشبه قرار الحكومة في إلزام فتح حسابات وإيداع ٥ ملايين ليرة لدى المصارف كشرط لإجراء عملية البيع وتنفيذها لدى الدوائر العقارية أو مديريات النقل ولا يجوز لأحد إلزام المواطن بإيداع ماله لدى المصرف في حين اعتبر المخالفة الأوسع هي في إلزام المودع يومياً ومطحنة سلحب أيضاً بالتشاركية مع إيران بطاقة إنتاجية ٣٠٠ طن قمح يومياً، الأمر الذي يزيد الطاقة الطحنية مع صيانة لدى المصارف وبلا فائدة.

وإذا كان المقصود من كل ذلك هو التوجه نحو الدفع الإلكتروني بين أنه من غير المعقول أن يكون التوجه نحو تطبيقات الدفع الإلكتروني في هذه العقلية والإلزام والإجبار بخلاف التجارب العالمية التي تقوم على التحفيز وتبسيط إجراءات الدفع الإلكتروني، معتبراً أنه ليس لدينا اليوم بنية تحتية للتحول للدفع الإلكتروني وهناك بعض المصارف ليس لديها القدرة على فتح حسابات جديدة، أو على تحسين واقع خدمة الصرافات الآلية التي تمثل حالة بدائية في التعاملات الإلكترونية، وأن حالة الإلزام والاستعجال في تطبيق الدفع الإلكتروني من دون توفر البيئة والبنية لهذا المشروع سامحت في تكوين صورة ذهنية سلبية عن هذا المشروع لدى الكثير من المواطنين قبل تطبيقه أو التوسع فيه.

طرطوس تنفق حوالي ٩٢٤ مليون ل.س على الطرق

ربا أحمد

بين مدير فرع الشركة العامة للطرق والجسور في طرطوس منذر ربيع أن الفرع يواجه مشكلة عدم توفر المواد الحصوية ذات المواصفات الفنية الجيدة في المحافظة واللازمة لأعمال المجبول الزفتي والبيتوني ما يضطر الفرع لتأمينها من خارج المحافظة ما يزيد الأعباء المالية إضافة إلى عدم توفر الآليات الكافية حيث يعتمد الفرع على عمل البواكر النقارة في مقالع الفرع لإنتاج الحجر المكسر والبقايا اللازمة لمشاريع الفرع ما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وارتفاع التكلفة.

واستغرب ربيع عدم إعطاء الأولوية بما يخص أعمال الطرق والجسور للشركة كونها اختصاصية وتمتلك الكادر الفني الخاص وذلك بإجراء عقود بالتراضي معها وبأسعار مناسبة على اعتبار أنه لا يتوفر جهات عمل كافية وخاصة أعمال المجبول الزفتي باعتبار أن هناك نقصاً شديداً بالسائل الإسفلتي مضيفاً إن تأخر الجهات العامة بتسديد التزاماتها المالية يشكل عقبة مالية كبيرة أمام استكمال التنفيذ لاسيما في هذه الظروف.

وعن المشاريع وقيمتها في محافظة طرطوس لهذا العام أشار إلى أن المخطط هو بقيمة مليار و١٢٣ مليوناً نفذ خلال النصف الأول من العام ٩٢٤ مليوناً أي بنسبة ٨٢ ٪ تشمل عدة جبهات عمل كتغذية البنية التحتية للمنطقة الصناعية في صافيتا وشق وتعبيد الطريق إليها وتأهيل طريق الدريكيش-طرطوس وتنفيذ مفرق البكرية حتى قرية شباط وصيانة أوتوستراد طرطوس-اللاذقية ومشروع السكن الشبابي وإكساء طرق في منطقتي طرطوس الأولى والثانية ومدينة صافيتا لمصلحة الخدمات الفنية وإكساء زفتي لمصلحة مدينة طرطوس ومشروع جسر الربط الثالث في جامعة طرطوس وإكساء طرق لعدد من البلديات.

وعن سبب التأخير بتنفيذ مشروع جسور الربط بين الشمال والجنوب في أرض جامعة طرطوس بالرغم من أن تصديق العقد البالغة قيمته مليار وثلاثمئة مليون ليرة تم منذ سنة، أوضح ربيع أن السبب يعود لتأخر الجامعة بتوقيع عقد الإشراف مع الجهة الدارسة للمشروع وهي الشركة العامة للدراسات الهندسية ما عطل العمل في المشروع لمدة سنة وأدى لزيادة الأسعار كثيراً وهذا ما سيجعل الشركة تطالب بفروقات الأسعار الحاصلة مؤكداً أن الشركة باشرت العمل منذ شهر.